SPLOS/32/5

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

اجتماع الدول الأطراف

Distr.: General
14 April 2022
Arabic
Original: English

الاجتماع الثاني والثلاثون

نيويورك، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 11 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة الدولية لقانون البحار

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة الميزانية 2023-2024

مقدم من المحكمة

أولا - لمحة عامة

مقدمة

1 - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال دورتها الثالثة والخمسين (21 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2022) في ميزانيتها المقترحة للفترة 2023-2024 واعتمدتها. ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أعدت مقترحات الميزانية باليورو، وهي تغطي فترة سنتين للميزانية.

2 - ووفقا للممارسة المتبعة، تستند الاحتياجات المدرجة في ميزانية المحكمة للفترة 2023-2024 إلى ما يلي: (أ) عبء العمل القضائي المتوقع؛ (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ (ج) تشغيل أماكن عمل المحكمة.

3 - ويجب، حين النظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة، أن يؤخذ في الحسبان أن المحكمة مسؤولة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية، وذلك بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

4 - ووفقا للنهج الذي اعتمد في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، تستند الترتيبات التي وُضعت فيما يتعلق بميزانية المحكمة إلى نهج تدريجي يراعي احتياجات المحكمة ويحقق المستوى الأمثل من الكفاءة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لعبء العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.

* SPLOS/32/L.1/Rev.1.

020622 200522 22-05676 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - واستنادا إلى قائمة القضايا المعروضة على المحكمة، أدرجت في ميزانية الفترة 2023-2024 اعتمادات لجزء من قضية واحدة تتعلق بالبت في أساس الدعوى، وهي القضية رقم 28، *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*، المعروضة على دائرة خاصة في المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المحكمة، على النحو المطلوب بموجب الاتفاقية، أن تكون على استعداد، خلال فترة الميزانية المعنية، للنظر في أي قضايا عاجلة تعرض عليها، مثل دعوى فرض تدابير مؤقتة بموجب المادة 290 من الاتفاقية وإجراءات الإفراج السريع بموجب المادة 292.

6 - وباستثناء النفقات المتصلة بالقضايا التي قد يتغير مقدارها بحسب عبء العمل القضائي في المحكمة، تتبع ميزانية الفترة 2023-2024 نهج النمو الصفري عموما.

المعايير المستخدمة في إعداد مقترحات الميزانية

7 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تعرض الميزانية المقترحة للفترة 2023-2024 باليورو. ولكن يبقى دولار الولايات المتحدة العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية، مثل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وبدل التمثيل. ويُستخدم الدولار أيضا بوصفه العملة المرجعية لتقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين العامة، فضلا عن تكاليف المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية. وتخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف.

8 - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قيمة الدولار مقابل اليورو تبلغ حاليا مستوى أعلى مما كانت عليه في آذار/مارس 2020، عندما أُعدت ميزانية الفترة 2021-2022. ففي آذار/مارس 2020، كان سعر صرف الدولار مقابل اليورو الذي حددته الأمم المتحدة 0,884. وفي آذار/مارس 2022، كان سعر الصرف الذي حددته الأمم المتحدة 0,913، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,28 في المائة عن السعر السابق. وأدى ذلك إلى زيادات في بنود الميزانية المذكورة أعلاه.

9 - وبالنسبة لفترة الميزانية 2023-2024، يقترح رصد مبلغ قدره 100 390 2 يورو في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا)، وبشكل انخفاضا قدره 600 110 2 يورو عن الاعتمادات التي أقرت للفترة 2021-2022. ويعزى هذا الانخفاض، على النحو المبين في الفقرة 5، إلى عبء العمل القضائي المتوقع في المحكمة خلال فترة الميزانية 2023-2024.

10 - وعملا بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، جرى حساب اعتمادات الميزانية المتصلة بالوظائف الثابتة على أساس المرتبات الإجمالية. وتشمل الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف مبلغا دائنا يخص مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتصلة بها. وبالتالي، فقد أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود منفصلة في الميزانية تبين المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

11 - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، طبقت المعايير التالية في إعداد مقترحات الميزانية:

(أ) عبء العمل القضائي للمحكمة؛

(ب) القرارات الصادرة عن اجتماع الدول الأطراف؛

(ج) سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ 0,913، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس 2022؛

(د) بدل الإقامة اليومي لهامبورغ، ألمانيا في شباط/فبراير 2022 البالغ 319 يورو، حسب ما اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(هـ) تستند التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع للأمم المتحدة (التي تنطبق على محكمة العدل الدولية في لاهاي، هولندا، لعام 2023)؛

(و) تستند التقديرات المتعلقة بأجور القضاة إلى مضاعف تسوية مقر العمل البالغ 37,6 وسعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو لشهر آذار/مارس 2022 (البالغ 0,913)، على النحو المذكور أعلاه؛

(ز) معدل تضخم متوسط قدره 1,96 في المائة، على النحو الذي حدده مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني للفترة من شباط/فبراير 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2022، الذي طُبق على البندين التاليين:

'1' الاتصالات؛

'2' شراء المعدات.

12 - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبين الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة 2023-2024. ويتضمن الجدول أيضا الميزانيات المعتمدة للفترات 2017-2018 و 2019-2020 و 2021-2022 وبيانات الأداء للفترتين 2017-2018 و 2019-2020.

العمل القضائي

13 - تناولت المحكمة عددا من القضايا خلال فترات الميزانية الثلاث الماضية:

(أ) في فترة الميزانية 2017-2018، أصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة المنشأة للنظر في القضية رقم 23، *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار)*، و حكمها في عام 2017. وفي عام 2018، أُجريت المرافعات الشفوية وجزء من المداولات في القضية رقم 25، *قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)*؛

(ب) في فترة الميزانية 2019-2020، واصلت المحكمة مداولاتها بشأن القضية رقم 25، وأصدرت حكمها في عام 2019. وفي العام نفسه، أصدرت المحكمة أمرا في دعوى فرض تدابير مؤقتة في القضية رقم 26، *القضية المتصلة باحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، التدابير المؤقتة*. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة خلال الفترة نفسها أمرا آخر في دعوى فرض تدابير مؤقتة في القضية رقم 27، *قضية الناقلة "سان بادري بيو" (سويسرا ضد نيجيريا)، التدابير المؤقتة*. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شُكلت دائرة خاصة للنظر في القضية رقم 28، *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)*. وفيما يتعلق بتلك القضية، قدمت ملديف في كانون الأول/ديسمبر 2019 دفوعا ابتدائية. وأُجريت المرافعات الشفوية والمداولات بشأن الدفوع

الابتدائية في عام 2020. وصـــدر الحكم بشـــأن الدفوع الابتدائية في 28 كانون الثاني/يناير 2021 وتمت تغطيته في ميزانية الفترة 2019-2020؛

(ج) أُدرجت في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022 اعتمادات بمبلغ 300 197 2 يورو لتغطية تكاليف البت في القضـــية رقم 29. وبناء على طلب الطرفين، وبأمر صـــادر عن رئيس المحكمة في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، حذفت القضية رقم 29 من قائمة القضايا المعروضة على المحكمة. ولم تعقد أي جلسة أو اجتماعات بشأن القضية رقم 29 في عام 2021.

14 - وستجرى المرافعات الشفوية في القضية رقم 28 وجزء من المداولات للبت في أساس الدعوى، بما في ذلك الاجتماعات الأولية للجنة الصـــياغة، في عام 2022. وترد التكاليف ذات الصـــلة، البالغة 800 694 يورو، في مقترحات الميزانية للفترة 2021-2022. وســـتعقد الدائرة الخاصـــة الجزء الثاني من مداولاتها وســـتصـــدر حكمها في عام 2023، وقد أُدرَجت اعتمادات لهما قدرها 700 722 يورو في مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024.

15 - وبالإضـافة إلى ذلك، وبغية كفالة الاضـطلاع بالمهام القضـائية التي كُلِّفت بها المحكمة بموجب المادتين 290 و 292 من الاتفاقية، تتضـــمن مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024 اعتمادات تبلغ 400 667 1 يورو لتمكين المحكمة من معالجة قضيتين عاجلتين. وعملا بالممارسة التي تتبعها المحكمة، ستعقد الدورتان الإداريتان للمحكمة بالاقتران قدر الإمكان مع الدعاوى القضائية المعروضة عليها، من أجل تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة وتقليل التكاليف.

16 - وترد في الجزء جيم (التكاليف المتصـــلة بالقضـــايا) من مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024 تقديرات تكاليف جزء من الاجتماعات اللازمة للنظر في القضية رقم 28 (انظر الفقرات 14 و 90 إلى 93) وتقديرات تكاليف قضيتين عاجلتين، على النحو التالي:

(أ) القضية رقم 28:

'1' ثمانية وعشرون يوما من اجتماعات الدائرة الخاصة؛

'2' أربعة عشر يوما من اجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) دعويان عاجلتان (انظر الفقرة 94):

ثلاثة أسـابيع من الاجتماعات في عام 2023، وثلاثة أسـابيع من الاجتماعات في عام 2024، بما في ذلك المرافعات الشفوية والمداولات وإصدار الأوامر والأحكام.

القضاة

17 - لدى تحديد مستوى أجور أعضاء المحكمة، اعتمد الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعقود في عام 1996 مبدأ الحفاظ على التكافؤ مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

18 - وقرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أيضـا أن الأجر السـنوي للقضـاة، باسـتثناء الرئيس، يتألف من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1)، وهي:

(أ) بدل سنوي يدفع شهريا، يمثل ثلث الحد الأقصى للمرتب الأساسي الصافي السنوي (استنادا إلى المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص يدفع عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال المحكمة. والحد الأقصى للبدل الخاص هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي مقسوما على 220 يوم عمل؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يتعين فيه على القاضي الحضور في مقر المحكمة. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية مستوى بدل الإقامة، ويدفع بحد أقصى قدره ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي.

19 - وفي حزيران/يونيه 2009، قرر الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف:

أن يحدد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة، اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2009، بمبلغ قدره 681 161 دولارا مع تسوية لمقر العمل مقابلة له محسوبة على أساس أن مضاعفها يساوي نسبة 1 في المائة من المرتب الأساسي الصافي الذي سيطبق عليه مضاعف تسوية المقر الساري في هامبورغ، حسب الاقتضاء، مع مراعاة آلية التسوية التي اقترحها الأمين العام في الفقرة 77 من تقريره A/62/538[(1)].

20 - وفي حزيران/يونيه 2011، قرر الاجتماع الحادي والعشرون للدول الأطراف ما يلي:

يتعيّن، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الأمم المتحدة من الفئة الفنية والفئات العليا التي تتم عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، إجراء تسوية أيضا للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء المحكمة بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن، كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة محكمة العدل الدولية[(2)].

21 - وعملا بالتنقيحات المتعاقبة لمرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا (انظر قرارات الجمعية العامة 255/74 باء، و 245/75 و 240/76)، رُفع المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية تباعا إلى 840 181 دولارا اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وإلى 295 185 دولارا اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021، وإلى 000 187 دولار اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022. ووفقا للقرار الذي اتخذ في اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه 2011 (SPLOS/230)، عُدل الحد الأقصى لأجور قضاة المحكمة ليصل إلى نفس مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية، اعتبارا من التاريخ نفسه.

22 - وفي ضوء القرارين المذكورين أعلاه، طُبق على المرتب الأساسي السنوي المعدل مضاعفُ تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ في آذار/مارس 2022 وسعر الصرف بين الدولار واليورو في آذار/مارس 2022 الذي حددته الأمم المتحدة، من أجل حساب التقديرات المتعلقة بكل من البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة للفترة 2023-2024 الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن.

(1) SPLOS/200، الفقرة 1.

(2) SPLOS/230.

قلم المحكمة

23 - المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة، ولذلك يتعين على موظفي قلم المحكمة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام المتعلقة بالمسائل القضائية والقانونية والمالية والإدارية وبشؤون الميزانية.

24 - ويقدم قلم المحكمة كل ما تحتاج إليه المحكمة من دعم ومساعدة للنظر في القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك توفير البحوث القانونية والوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية والمراسلات الموجهة إلى القضاة والأطراف في القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى.

25 - وقلم المحكمة مسؤول أيضا عن الاضطلاع بالمهام الإدارية المتعلقة بعمل المحكمة. وتشمل هذه المهام: شؤون الموظفين والأفراد؛ وإدارة أموال المحكمة وجمع الاشتراكات من الدول الأطراف؛ وتشغيل أماكن عمل المحكمة وصيانتها، بما في ذلك المسائل الأمنية؛ وتوفير خدمات المكتبة وتعهد المحفوظات؛ وشؤون المراسم؛ وتشغيل وصيانة النظم الإلكترونية، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على الإنترنت؛ والدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة في المهام الخاصة بأعمال المحكمة. ويتولى أيضا إدارة برامج التدريب الداخلي وتنظيم الدورات التدريبية وبناء القدرات في مجال تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يساعد قلم المحكمة على الحفاظ على العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وكذلك مع الإدارات والوكالات ذات الصلة التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

26 - ومنذ فترة الميزانية 2015-2016، ظل عدد الموظفين 38 موظفا. وبما أن عدد الموظفين محدود، يُطلب من العديد من الموظفين الوفاء بمجموعة متنوعة من المهام، لا سيما أثناء النظر في القضايا، من أجل أداء جميع المهام التي يتعين على قلم المحكمة الاضطلاع بها. وعندما يتعين معالجة قضية ما، يُستعان بدعم إضافي مؤقت (مترجمون شفويون، ومترجمون تحريريون، ومدونو المحاضر الحرفية، والمساعدة في أعمال السكرتارية).

الزيادات والتخفيضات

27 - على النحو المشار إليه في الفقرة 6، واصلت المحكمة الاسترشاد بنهج النمو الصفري عموما لدى قيامها بإعداد مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024. ومع ذلك، طرأت زيادات وتخفيضات معينة مقارنة بالاعتمادات الواردة في ميزانية الفترة 2021-2022 بسبب بعض المعايير الخارجة عن سيطرة المحكمة، مثل عبء العمل القضائي، والمرتبات والبدلات، وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو. وترد أدناه قائمة بالبنود الرئيسية.

الزيادات

28 - تظهر مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024 زيادات في أبواب الميزانية التالية:

التكاليف المتكررة

الباب 1 (القضاة)

(أ) اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، نُقح المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة، على النحو المشار إليه في الفقرة 21، ليصل إلى 000 187 دولار. وبالإضافة إلى ذلك، زيد

مضاعف تسوية مقر العمل لهامبورغ بنسبة 3,9 في المائة مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير 2022، وذلك اعتبارا من 1 شباط/فبراير 2022. وزيد أيضا معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ إلى 319 يورو في اليوم (من 309 يورو في آذار/مارس 2020). وبناء على ذلك، يبين بندا الميزانية "البدلات السنوية" و "البدلات الخاصة" زيادة قدرها 800 210 يورو (400 173 يورو زائد 400 37 يورو) مقارنة بالاعتمادات التي أقرت للفترة 2021-2022؛

(ب) سينتخب رئيس جديد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويتطلب التغيير في الرئاسة رصد اعتمادات لمنحة الاستقرار ومنحة الانتقال وتكاليف نقل الأمتعة للرئيس الجديد، فضلا عن منحة الانتقال ومنحة الإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. ونتيجة لذلك، من المتوخى رصد مبلغ قدره 900 206 يورو لبند الميزانية المعنون "التكاليف العامة للقضاة". وبالتالي فإن الاعتماد المخصص للفترة 2023-2024 في بند الميزانية المعنون "التكاليف العامة" في إطار الباب 1 (القضاة) يزيد بمقدار 100 125 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

(ج) وبناء على ما تقدم، يبين الباب 1 (القضاة) زيادة إجمالية قدرها 900 335 يورو، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

الباب 2 (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة)

(د) تغطي ميزانية الفترة 2021-2022 تكاليف دفع معاشات تقاعدية قدرها 817 64 دولارا شهريا لـ 11 من القضاة السابقين و ثماني أرامل لقضاة راحلين. وفي أعقاب انتخاب القضاة في عام 2020 ووفاة أحد القضاة المتقاعدين، دفعت المحكمة في شباط/فبراير 2022 معاشات تقاعدية لـ 15 قاضيا سابقا و 9 أرامل لقضاة راحلين بلغ مقدارها 330 95 دولارا. وعلى هذا الأساس، يتوخى مقترح الميزانية للفترة 2023-2024 رصد مبلغ قدره 000 089 2 يورو في بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية الجاري دفعها"، وهو ما يزيد بمقدار 800 713 يورو عن الاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022؛

(هـ) مع مراعاة الزيادة البالغة 800 713 يورو في بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية الجاري دفعها" والانخفاض البالغ 900 85 يورو في البند المعنون "معاشات القضاة المقبلين على التقاعد" (انظر الفقرة 29 (أ))، يظهر الباب 2 (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة) زيادة إجمالية قدرها 900 627 يورو مقارنة بالمبلغ الذي أقر للفترة 2021-2022؛

الباب 3 (تكاليف الموظفين)

(و) تستند تقديرات ميزانية المحكمة المتعلقة بالوظائف الثابتة إلى التكاليف القياسية التي أصدرها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التي تنطبق على محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن عدد الموظفين لم يتغير عن فترة الميزانية السابقة، فإن المبلغ المقترح للوظائف الثابتة في ميزانية المحكمة للفترة 2023-2024 يزيد بمبلغ 200 64 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. وتعزى هذه الزيادة إلى مراجعة تصاعدية بنسبة 1,07 في المائة للتكاليف القياسية التي ستتكبدها محكمة العدل الدولية في عام 2023 مقارنة بعام 2021. وعلى هذا الأساس، يقترح رصد مبلغ قدره 400 064 6 يورو لبندي الميزانية "الوظائف الثابتة" و "الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين" في الفترة 2023-2024.

ويمثل ذلك زيادة قدرها 200 64 يورو، بعد خصم مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

(ز) يتوخى بند الميزانية المعنون "تكاليف الموظفين العامة" رصد اعتماد قدره 200 316 2 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 46 يورو مقارنة بمبلغ الاعتمادات التي أقرت للفترة 2021-2022. ويعزى ذلك إلى الزيادة في قيمة الدولار مقابل اليورو. وينطبق سعر الصرف على استحقاقات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة، مثل الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

(ح) يبين الاعتماد المخصص لبند الميزانية المعنون "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" زيادة قدرها 400 11 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022، وهي تعزى إلى الزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ المستحق الدفع للمترجمين الشفويين والزيادة في سعر الصرف بين الدولار واليورو؛

(ط) يبين الباب 3 المعنون (تكاليف الموظفين) زيادة إجمالية قدرها 600 121 يورو مقارنة بالاعتمادات التي أقرت للفترة 2021-2022؛

الباب 4 (بدل التمثيل)

(ي) يزيد المبلغ الإجمالي البالغ 900 13 يورو المقترح للفترة 2023-2024 بمقدار 500 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. ويعزى ذلك إلى الزيادة في قيمة الدولار مقابل اليورو؛

الباب 7 (نفقات التشغيل)

(ك) يشمل بند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن" الاعتمادات المتعلقة بعقود إدارة المرافق، بما في ذلك البستنة والخدمات الأمنية. وستنتهي هذه العقود في عام 2023 ويجب تجديدها. وقد أُخذ في الحسبان المعدل الزائد المتفق عليه لتمديد تلك العقود. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت اعتمادات زائدة لعقود الصيانة، ولا سيما للنظام السمعي البصري الجديد في قاعة المحكمة. وعلاوة على ذلك، تم تعديل المبالغ اللازمة للإمدادات والغاز والمياه والكهرباء والإصلاحات الطفيفة والتأمينات وفقا لأداء ميزانية عام 2021 والزيادات الحادة في الأسعار مؤخرا. ويظهر بند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن" زيادة قدرها 900 224 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022 (انظر الفقرات 70 إلى 76)؛

(ل) يتضمن بند الميزانية المعنون "استئجار المعدات وصيانتها" اعتمادات لتكاليف استئجار وتأجير معدات الحواسيب وآلات النسخ والمركبات الرسمية للمحكمة. ويتضمن أيضا اعتمادات لتغطية تكاليف صيانة معدات التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحكمة، من قبيل نظام التشغيل الحاسوبي وبرمجيات المكتبة وبرمجيات المحفوظات ونظام البريد الإلكتروني الخاصة بها. وقد تم تركيب النظام الهاتفي للمحكمة قبل 15 عاما ومن المقرر استبداله. وسيتم استئجار نظام جديد. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجديد برمجيات المكتبة والمحفوظات وزادت رسوم الصيانة. ونتيجة لذلك، تُقترح زيادة سنوية قدرها 000 15 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

(م) يتضمن بند الميزانية المعنون "الاتصالات" اعتمادات لتغطية رسوم الهاتف، ورسوم الإنترنت، وخدمات البريد السريع ورسوم البريد. ونظرا للزيادات في أسعار هذه الخدمات، أدرج تعديل بنسبة 1,96 في المائة مراعاة للتضخم. وتُقترح زيادة قدرها 700 5 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

(ن) في الماضي، كان بند الميزانية المعنون "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)" يستخدم أساسا لتغطية الرسوم المصرفية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت الأمم المتحدة في فرض رسوم على المحكمة مقابل خدمات مختلفة (مثل الدراسات الاستقصائية للمرتبات) بوصفها عضوا في لجنة الخدمة المدنية الدولية ونظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات. وبالإضافة إلى ذلك، زادت رسوم المشاركة في الدعاوى المرفوعة أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وتم أيضا تضمين بند الميزانية هذا رسوم الحفظ المصرفي للودائع. وهذه الرسوم جديدة وبالتالي لم تدرج في الميزانيات السابقة. ويظهر بند الميزانية المعنون "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)" زيادة قدرها 900 94 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد لفترة الميزانية 2021-2022؛

(س) بصورة إجمالية، إن المبلغ المقترح للباب 7 (نفقات التشغيل) أعلى بمقدار 200 355 يورو مقارنة بالفترة 2021-2022 (انظر الفقرات 76 و 77 و 79 و 81)، مع مراعاة الانخفاض المذكور في الفقرة 29 (ب)؛

الباب 8 (تكاليف المكتبة وما يتصل بها)

(ع) يتوخى بند الميزانية المعنون "الطباعة والتجليد الخارجيان" رصد اعتماد قدره 300 88 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 300 6 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022. وتعزى الزيادة إلى ارتفاع أسعار الطباعة الخارجية والخدمات ذات الصلة. ولذلك فإن المبلغ المقترح للباب 8 المعنون (تكاليف المكتبة وما يتصل بها) يزيد بمقدار 300 6 يورو عن المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022؛

النفقات غير المتكررة

الباب 9 (الأثاث والمعدات)

(ف) يتضمن بند الميزانية المعنون "شراء المعدات" اعتمادات لشراء المعدات الإلكترونية (مثل الحواسيب والحواسيب المحمولة والطابعات والخواديم) والأثاث والمعدات الأخرى. وبسبب الزيادات في الأسعار، عدل الاعتماد المخصص لـ "شراء المعدات" مراعاة للتضخم. وتُقترح زيادة قدرها 700 4 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

التخفيضات

29 - تظهر مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024 تخفيضات في أبواب الميزانية التالية:

التكاليف المتكررة

الباب 2 (نظام المعاشات التقاعدية للقضاة)

(أ) يغطي بند الميزانية المعنون "معاش القضاة المقبلين على التقاعد" تكاليف سبعة قضاة تنتهي مدة عضويتهم في أيلول/سبتمبر 2023 لمدة 15 شهرا، في حين أن ميزانية الفترة 2021-2022

غطت تكاليف سبعة قضاة لمدة 24 شهرا. ويبلغ الاعتماد المقترح 100 508 يورو، وهو يمثل نقصانا قدره 900 85 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. وسيتوقف العدد النهائي للقضاة المقبلين على التقاعد على نتائج الانتخابات التي ستجرى في حزيران/يونيه 2023؛

الباب 7 (نفقات التشغيل)

(ب) يغطي بند الميزانية المعنون "الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)" تكلفة دفع مبلغ 400 14 يورو للمراجع المالي للحسابات. واستنادا إلى العرض المقدم من شركة BDO (انظر SPLOS/30/4)، يمثل هذا المبلغ انخفاضا قدره 300 يورو مقارنة بمستوى الاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022؛

التكاليف المتصلة بالقضايا

الباب 12 (القضاة) والباب 13 (تكاليف الموظفين)

(ج) يتضح في جميع بنود الميزانية المدرجة في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) حدوث تخفيضات بسبب عبء العمل القضائي للمحكمة لفترة الميزانية 2023-2024. وغطت ميزانية الفترة 2021-2022 تكاليف كامل مراحل إجراءات البت في أساس قضية واحدة (القضية رقم 29) وجزء من المداولات بشأن أساس قضية معروضة على دائرة خاصة (القضية رقم 28). وتغطي ميزانية الفترة 2023-2024 تكاليف الجزء الآخر من المداولات بشأن أساس القضية المعروضة على الدائرة الخاصة (المداولات، واجتماعات لجنة الصياغة، والحكم). وتمشيا مع مقترحات الميزانية لفترات الميزانية السابقة، يتضمن مقترح الميزانية للفترة 2023-2024 اعتمادات لقضيتين عاجلتين؛

(د) على هذا الأساس، يبلغ الاعتماد المخصص للباب 12 المعنون (القضاة) 100 692 1 يورو، أي بانخفاض قدره 300 581 1 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. وتبلغ قيمة المبلغ المقترح للباب 13 (تكاليف الموظفين) 000 698 يورو، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 300 529 يورو.

مجموع الزيادات والتخفيضات

30 - مع مراعاة للزيادات المقترحة المدرجة في الفقرة 28 (300 538 1 يورو) والتخفيضات المدرجة في الفقرة 29 (800 196 2 - يورو)، يتوخى انخفاض إجمالي قدره 500 658 يورو لفترة الميزانية 2023-2024.

ثانيا - مشروع الميزانية المقترحة

الجزء ألف (الأبواب 1 إلى 8)

النفقات المتكررة

31 - على غرار ما جرى في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة اجتماعات تستغرق أربعة أسابيع خلال كل سنة تقويمية للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بأداء مهامها القضائية، فضلا عن معالجة

القضـــايا الإدارية والتنظيمية. وســـتُعقد دورة لمدة أســـبوعين في شـــباط/فبراير – آذار/مارس، ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

32 – وتُعرض خلال الدورتين المسـائل المتصـلة بعمل المحكمة لكي تنظر فيها المحكمة بكامل هيئتها، ولجان المحكمة، ودوائر المحكمة وهي: غرفة منازعات قاع البحار، والغرفة المعنية بتســـوية المنازعات المتصـلة بتعيين الحدود البحرية، وغرفة منازعات البيئة البحرية، وغرفة منازعات مصـائد الأسـماك. وتتعلق المسائل القانونية التي جرى تناولها في عام 2021 باختصاص المحكمة وقواعدها وإجراءاتها.

33 – وتتناول المحكمة أيضـا في اجتماعاتها مسـائل إدارية وتنظيمية. ولكفالة تناول هذه المسـائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجانا خاصـة تتكون من قضـاة تحيل إليهم المحكمة شـتى المسـائل كي ينظروا فيها بالتفصـيل ويقدموا بشـــأنها توصـــيات ترفع إلى المحكمة بكامل هيئتها للموافقة عليها (اللجنة المعنية بلائحة المحكمة والممارسات القضائية؛ ولجنة الميزانية والشؤون المالية؛ ولجنة شؤون الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ واللجنة المعنية بالمكتبة والمحفوظات والمنشورات). وتشـمل المسـائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات التي ســـتتخذ فيما يتصـــل بتعيين الموظفين، والإشـــراف على عمل قلم المحكمة وتنظيمه، وصـيانة مباني المحكمة وما يتصـل بها من مرافق، والعلاقات العامة ومنشـورات المحكمة كالأحكام والأوامر، وإعداد مشروع الميزانية، والتقرير السنوي، والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب 1
القضاة

34 – عملا بقرارات الاجتماعين الرابع والحادي والعشـــرين للدول الأطراف (انظر الفقرتين 18 و 20)، يستخدم مستوى أجور القضاة في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة. وبناء على ذلك، واعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022، حدد المرتب الأساسي السنوي لقضاة المحكمة في المستوى المبين في الفقرة 21.

35 – وترد في المرفق الخامس تقديرات الميزانية المتصـلة بأجور القضـاة للفترة 2023–2024 في إطار الجزء ألف (النفقات المتكررة).

36 – وعلى غرار السـنوات السـابقة، تدرج الاعتمادات المتعلقة بالقضـايا في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) وستستخدم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرفقين السابع والثامن).

1-1 البدلات السنوية

37 – يتألف بند الميزانية هذا مما يلي: البدلات الســـنوية لرئيس المحكمة وأعضـــائها الآخرين وبدلات الرئيس ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).

38 – ويتعين على الرئيس أن يقيم في مقر المحكمة، وهو يتقاضـــى أجرا ســـنويا قدره 000 187 دولار. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (333 62 دولارا).

39 – وبالإضافة إلى ذلك، يُدفع للرئيس بدل خاص قدره 000 25 دولار سنويا تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصـبح يحق لرئيسـها أن يتقاضـى هذا المبلغ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2011، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديســـمبر 2010 (القرار 258/65، الفقرة 6). ولا يحق للرئيس أن يتقاضى البدل الخاص أو بدل الإقامة الذي يدفع للقضاة لقاء حضور جلسات المحكمة.

40 - ويخصص بدل لنائب الرئيس عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وقد حدد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت قدره 156 دولارا في اليوم تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحق لنائب رئيسها أن يتقاضى هذا المبلغ منذ 1 كانون الثاني/يناير 2011 (المرجع نفسه). وعلى غرار السنوات السابقة، حُسبت اعتمادات الميزانية على أساس أن نائب الرئيس موجود في مقر المحكمة ليعمل رئيسا لمدة تصل إلى أسبوعين في السنة (ويشمل ذلك بدل الإقامة اليومي، وبدلا خاصا، وبدلا خاصا عندما يقوم نائب الرئيس بدور الرئيس). وتبعا لذلك، خصص اعتماد قدره 600 22 يورو للوفاء بهذه الاحتياجات. ويمثل ذلك زيادة قدرها 800 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022، نتيجة للزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ.

41 - ومن المتوخى رصد اعتماد قدره 400 670 3 يورو في إطار بند الميزانية هذا، وهو ما يمثل زيادة قدرها 400 173 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022، على النحو المبين في الفقرة 28 (أ).

1-2 البدلات الخاصة

42 - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يضطلعون فيه بأعمال المحكمة خلال دورتيها، ويُدفَع لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يطلب إليه فيه الحضور إلى مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

43 - ويدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. ويدفع أيضا للقضاة بدل إقامة عندما يضطلعون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

44 - وفيما يتعلق بالدورتين التي تستغرق أربعة أسابيع في كل سنة، يُقترَح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد لبدل خاص لكل قاض من القضاة العشرين عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها 10 أيام. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

45 - وفي فترة الميزانية 2021-2022، تمت الموافقة على رصد اعتماد فيما يتعلق ببدل الإقامة لما يصل إلى 10 قضاة سنويا عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لما مجموعه خمسة أيام (بدل الإقامة اليومي لمدة 50 يوما). ويقترح رصد مبلغ قدره 600 44 يورو للفترة 2023-2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 800 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. وقد يستخدم هذا الاعتماد، رهنا بإذن الرئيس، لدفع بدل الإقامة اليومي للقضاة أثناء أدائهم عملا تحضيريا خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو لدفع البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة (مثلا، لحضور الاجتماعات الخاصة التي تعقدها لجنة الميزانية والشؤون المالية لإعداد مقترحات الميزانية لفترة السنتين أو اجتماعات الدول الأطراف).

46 - ورُصد اعتماد قدره 000 972 يورو في إطار هذا البند من الميزانية بالاستناد إلى سعر الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل ومعدل بدل الإقامة اليومي لشهر آذار/مارس 2022. ويمثل ذلك زيادة قدرها 400 37 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022، على النحو المبين في الفقرة 28 (أ).

1-3 السفر لحضور الدورتين

47 - يقيم الرئيس والمسجل في مقر المحكمة. وباستثناء الرئيس، يطلب من القضاة السفر إلى هامبورغ لحضور دورتي المحكمة.

48 - ويغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورتين خلال فترة الميزانية 2023-2024. وقد رُصِـــد اعتماد قدره 800 298 يورو لتلبية هذه الاحتياجات. أما مبلغ 400 149 يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنويا، فالغرض منه تغطية تكاليف سفر 20 قاضيا كل سنة لحضور الدورتين. والمبلغ هو نفسه كما في ميزانية الفترة 2021-2022، ولكن من المتوقع حدوث زيادة في تكاليف السفر.

4-1 التكاليف العامة

49 - يشـــمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصـــلة برئيس المحكمة، وخطة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل وتكاليف نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في فترة الميزانية المعنية (انظر المرفق السادس).

50 - وسـينتخب رئيس جديد في تشـرين الأول/أكتوبر 2023. ويتطلب هذا التغيير في الرئاسـة رصـد اعتمادات لمنحة الاسـتقرار ومنحة الانتقال وتكاليف نقل الأمتعة للرئيس الجديد، فضـلا عن منحة الانتقال ومنحة الإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. وبالإضـافة إلى ذلك، من المتوخى تخصـيص مبلغ قدره 400 8 يورو في عـام 2023 لتغطيـة تكـاليف نقـل الأمتعـة لسـبعـة قضـاة تنتهي مـدة ولايتهم في 30 أيلول/سبتمبر 2023. وسيتوقف المبلغ الذي سيستخدم بالفعل على نتيجة الانتخابات التي ستجري في حزيران/يونيه 2023. وتعزى الزيادة البالغة 100 125 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد لميزانية الفترة 2021-2022 إلى عدم إجراء انتخابات وعدم حدوث تغيير في الرئاسة في الفترة 2021-2022. وعلى هذا الأساس، يُقترح مبلغ إجمالي قدره 900 206 يورو للفترة 2023-2024 في إطار بند الميزانية هذا.

الباب 2
نظام المعاشات التقاعدية للقضاة

51 - أقر الاجتماع التاسـع للدول الأطراف نظام خطة المعاشـات التقاعدية لأعضـاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

52 - ومن أجل تغطية تكاليف دفع المعاشـات التقاعدية، يُقترح رصـد مبلغ إجمالي قدره 100 597 2 يورو للفترة 2023-2024 (انظر المرفق التاسع). ويمثل ذلك زيادة قدرها 900 627 يورو مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة 2021-2022 على النحو المبين في الفقرتين 28 (د) و 29 (أ).

1-2 المعاشات التقاعدية قيد الدفع

53 - تُدفع المعاشات التقاعدية، في الوقت الحاضر، إلى 15 من القضاة السابقين و 9 من أرامل قضاة راحلين. وستستمر مدفوعات المعاشات التقاعدية هذه خلال الفترة 2023-2024، الأمر الذي سيتطلب رصد اعتماد قدره 000 089 2 يورو. وعلى النحو الموضح في الفقرة 28 (د)، يزيد هذا المبلغ بمقدار 800 713 يورو عن الاعتماد المخصص للفترة 2021-2022.

2-2 معاشات القضاة المقبلين على التقاعد

54 - سـيجري في حزيران/يونيه 2023 انتخاب يُعقد مرة كل ثلاث سـنوات لتعيين سـبعة قضـاة. ومن المتوخى رصد اعتماد لمدفوعات المعاشات التقاعدية للقضاة السبعة الذين تنتهي مدة عضويتهم في ميزانية

الفترة 2023–2024 لفترة 15 شـــهرا تبدأ في تشـــرين الأول/أكتوبر 2023. ويصـــل هذا إلى مبلغ قدره 100 508 يورو، وهو ما يقل بمقدار 900 85 يورو عن الاعتماد الذي أقر للفترة 2021–2022 للأسـباب المبينة في الفقرة 29 (أ).

الباب 3
تكاليف الموظفين

3-1 الوظائف الثابتة

55 - على النحو المشروح في الفقرات من 23 إلى 26، يفترض سير العمل في المحكمة اضطلاع قلمها بمسؤوليات مختلفة عديدة، بما في ذلك المهام القانونية والإدارية.

56 - ويرد في المرفق الثاني بيان الاحتياجـات مـن الوظائـف للفتـرة 2023–2024 بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات من موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصـــلة بها فيرد بيانها في المرفق الثـالـث. ولا يزال عـدد الوظـائف 38 وظيفـة، وهو نفس عـدد الوظـائف المعتمـدة في ميزانيـة الفترة 2021–2022.

57 - وفي عام 2012، وضعت المهام المتعلقة بشؤون الموظفين والمباني والأمن والإشراف فيما يتصل بخدمات المؤتمرات وتنسيق الإدارة العامة تحت مسؤولية رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن، وهي وظيفة من الرتبة ف-4. وسـيتقاعد شـاغل تلك الوظيفة في 1 أيار/مايو 2022. وهذا يتيح فرصـــة لإعادة النظر في هيكل إدارة الشـــؤون الإدارية. وبالنظر إلى تنوع المهام المســـندة إلى الوظيفة ومســـتوى الخبرة والتجربة المطلوبين، نُفذت إعادة هيكلة إدارة الشؤون الإدارية على النحو التالي:

(أ) تم تغيير المسمى الوظيفي للوظيفة ذات الرتبة ف-4 من "رئيس شـؤون الموظفين والمباني والأمن" إلى "رئيس شـؤون الموظفين والمباني" وتم تعديل وصـف العمل للوظيفة من أجل التركيز على معالجة شؤون الموظفين داخل قلم المحكمة، فضلا عن الإشراف على إدارة الشؤون الإدارية وتنسيق أعمالها.

(ب) في الوقت نفســـه، قررت المحكمة، بغية تعزيز توفير خدمات إدارة المباني والأمن، نقل وظيفة موظف إداري (ف-2) من وحدة شؤون الموظفين إلى وحدة المباني والأمن، وتغيير المسمى الوظيفي للوظيفة من "موظف إداري" إلى "موظف لشؤون إدارة مرافق المباني والأمن".

ولم تُتكبد أي تكاليف إضافية نتيجة لإعادة هيكلة إدارة الشؤون الإدارية. وترد في المرفق الثاني عشر خريطة تنظيمية منقحة.

58 - وتسـتند تقديرات الميزانية المتصـلة بتكاليف موظفي المحكمة إلى التكاليف القياسـية الصـادرة عن مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية. وبما أن التكاليف القياسية لم تحسب لهامبورغ، فقد طبقت التكاليف القياسية المطبقة على محكمة العدل الدولية لعام 2023. وعلى هذا الأساس، يقترح اعتماد مبلغ صـاف قدره 400 064 6 يورو للوظائف الثابتة في الفترة 2023–2024. وبعد خصـــم مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يمثل ذلك زيادة قدرها 200 64 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021–2022.

3-2 الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة

59 - تتضمن مقترحات الميزانية للفترة 2023-2024، على النحو المبين في الفقرة 10، ووفقا للقرار الذي اتخذ في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، بندا منفصلا أفرد في الميزانية لمبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناء على ذلك، سيجري تحديد اشتراكات الدول الأطراف على أساس صافي المرتبات.

3-3 تكاليف الموظفين العامة

60 - تشمل تكاليف الموظفين العامة مختلف استحقاقاتهم، بما في ذلك الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، وفق ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة.

61 - واستنادا إلى الاحتياجات الفعلية المدرجة في الميزانية للفترة 2023-2024، تبلغ تكاليف الموظفين العامة 200 316 2 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 46 يورو مقارنة بالمبلغ الذي تمت الموافقة عليه لفترة الميزانية 2021-2022 (انظر المرفق العاشر). ويعزى ذلك إلى الزيادة في قيمة الدولار مقابل اليورو.

3-4 العمل الإضافي

62 - بسبب طبيعة عمل المحكمة، لا يجد بعض الموظفين بدا من العمل بعد انقضاء ساعات العمل الاعتيادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورتين. وفي حالة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، يجوز منح إجازة تعويضية لهذا الغرض. أما بالنسبة للموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، فلا يمكن الاستعاضة دوما عن دفع أجور العمل الإضافي بمنح إجازات تعويضية، لا سيما في ضوء صغر حجم قلم المحكمة. وفي ضوء الأداء السابق، من المطلوب رصد مبلغ قدره 000 25 يورو للفترة 2023-2024، وهذا هو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

3-5 الموظفون المؤقتون للاجتماعات

63 - تمشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعين المحكمة جميع الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي المعدات السمعية، وموظفي السكرتارية الإضافيين المعينين خصيصا لخدمة الدورتين غير المتعلقتين مباشرة بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف موظفي خدمة المؤتمرات والأفراد الآخرين اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن معظم الموظفين اللازمين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، لا يمكن إيجادهم بسهولة في مقر المحكمة.

64 - ويُقترح رصد اعتماد قدره 100 260 يورو للفترة 2023-2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 400 11 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقر للفترة 2021-2022، وذلك للأسباب المبينة في الفقرة 28 (ح).

3-6 المساعدة المؤقتة العامة

65 - تستعين المحكمة بموظفين في إطار المساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة ولتلبية احتياجات محددة أخرى. وغالبا ما تُستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها

ولتقديم المساعدة لموظفي خدمة المؤتمرات. ويُستخدم الاعتماد أيضا لشراء خدمات فرادى المتعاقدين للمساعدة في الشؤون الإدارية وتقديم المساعدة التقنية. ويبلغ مجموع الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة للفترة 2023-2024 ما مقداره 900 117 يورو، وهو نفس الاعتماد الذي أقر للفترة 2021-2022.

3-7 التدريب

66 - يلزم تدريب الموظفين على استخدام شبكة الحواسيب والبرامجيات المتخصصة التي يجري تحديثها باستمرار لتجهيز النصوص ولأداء المهام المتعلقة بقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيبليوغرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضا توفير التدريب في المجالات المتخصصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية من أجل كفالة حسن سير العمل في قلم المحكمة. ويلزم أيضا توفير التدريب اللغوي لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن من المهم تدريب الموظفين في المجالات التي تكون فيها خبرات مؤسسات الأمم المتحدة مفيدة لسير عمل قلم المحكمة (كشؤون الموظفين، والشؤون المالية، وشؤون المشتريات، والمعاشات التقاعدية)، نظرا لأن المحكمة تتبع النظام الموحد للأمم المتحدة. ويقترح اعتماد مبلغ قدره 600 86 يورو للفترة 2023-2024، وهو الاعتماد نفسه الذي أقر للفترة 2021-2022.

الباب 4
بدل التمثيل

67 - يُدفع بدل تمثيل للرئيس ولرئيس القلم ونائبه وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويصل المبلغ المقترح للفترة 2023-2024 إلى ما مجموعه 200 15 دولار، وهو نفس المبلغ المعتمد بدولارات الولايات المتحدة للفترة 2021-2022. وهذا المبلغ متى تم تحويله إلى اليورو يمثل زيادة قدرها 500 يورو.

الباب 5
السفر في مهام رسمية

68 - يُرصد هذا الاعتماد لتغطية تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر رئيس القلم والموظفين، في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة 2023-2024 إلى مبلغ قدره 000 185 يورو، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

الباب 6
الضيافة

69 - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة المتعلقة بالضيافة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للفترة 2023-2024 إلى مبلغ قدره 700 14 يورو، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

الباب 7
نفقات التشغيل

1-7 صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن

70 - يتعين على المحكمة أن تدير مبنًى حديثاً كبيراً مزوَّداً بمعدات ونظم معقدة. وبموجب الاتفاق بين المحكمة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن شغل واستخدام أماكن عمل المحكمة الدولية لقانون البحار في مدينة هامبورغ الهانزية الحرة، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُوِّد بها المبنى (تشمل نظام الأمن، ونظام التدفئة والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتجهيزات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرَّش الآلي بالمياه، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء)، وفقاً لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يرتبط قلم المحكمة حالياً بعدد من عقود الصيانة السارية يبلغ 47 عقدا. وتُستعرض هذه العقود باستمرار، ويُعاد التفاوض عليها بانتظام من أجل رصد التكاليف وتلافي زيادتها.

71 - ويتعين على المحكمة، بموجب اتفاق شغل مبنى المحكمة، أن تبرم عقدا مع مقدم خدمات لإدارة المرافق يتعلق بتقديم الخدمات المتصلة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك خدمات النظافة والتخلص من النفايات والأعمال المتصلة بإمدادات المياه والكهرباء وإزالة الثلج والجليد والبستنة. وعقد إدارة المرافق الحالي ساري المفعول حتى أيار/مايو 2023 ويجوز تمديده. وقد أدرجت أسعار التمديد. وبناء عليه، يُقترح تخصيص مبلغ قدره 400 152 1 يورو لإدارة المرافق، وهو مبلغ يتجاوز المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022 بما قدره 600 85 يورو.

72 - وبالإضافة إلى ذلك، سينتهي عقد خدمات الأمن الحالي للمحكمة في آب/أغسطس 2023، ومن الممكن تمديده لفترة إضافية. وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقد خدمات الأمن الجديد 200 450 يورو لفترة السنتين، وهو ما يزيد بمقدار 200 20 يورو عن الاعتماد المخصص في ميزانية الفترة 2021-2022.

73 - وارتفعت أسعار الكهرباء والغاز خلال الأشهر الستة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة اتجاه عام نحو وقوع زيادات كبيرة في أسعار الطاقة. وتمشيا مع هذا الاتجاه، أعلن مؤخرا المعهد الألماني للعقارات الاتحادية، الذي أبرمت معه المحكمة عقدا جامعا لتوفير إمدادات الكهرباء والغاز، عن زيادة حادة في الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة تشارك في العقد في ظل ظروف أفضل من ظروف السوق. وقد عدلت الاعتمادات المخصصة للكهرباء والغاز والمياه وفقا لذلك على أساس استهلاك السنوات السابقة وزيادة الأسعار. ويقترح مبلغ قدره 000 598 يورو، لفترة الميزانية 2023-2024، يمثل زيادة قدرها 000 130 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

74 - وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق شغل مبنى المحكمة مع البلد المضيف، يجب على المحكمة إنجاز إصلاحات طفيفة للمبنى، وخُصّص لهذا الغرض مبلغ قدره 000 50 يورو في مقترح الميزانية، تمشيا مع مقترحات الميزانية السابقة. وكما هو الحال في السنوات السابقة، أُدرج أيضا مبلغ 000 15 يورو للإصلاحات الأخرى.

75 - ويتعين وفقا للأنظمة الألمانية بشأن المباني، فحص مرافق المحكمة وتجهيزات مبانيها، كالتركيبات الكهربائية، والمصاعد، ونظامي إطفاء الحرائق بالرَّش الآلي بالمياه والإنذار. وعلى أساس الأداء السابق، يصل المبلغ المخصص لعمليات التفتيش إلى 000 30 يورو سنويا، وهو أقل من المبلغ المعتمد سنويا للفترة 2021-2022 بما قدره 000 5 يورو.

76 - وفي ضوء ما ورد أعلاه، يُقترح رصد اعتماد قدره 600 869 2 يورو للفترة 2023-2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 900 224 يورو مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2021-2022. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق الحادي عشر.

2-7 استئجار المعدات وصيانتها

77 - ثبت أحيانا أن استئجار المعدات، بما في ذلك آلات النسخ والأجهزة الحاسوبية والمركبات الرسمية، لفترات قصيرة أو طويلة أقل كلفة من شرائها. ويمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، نظرا للتطورات التكنولوجية، تعين على إدارة المحكمة الحصول على عدد من أصناف المعدات الرقمية ومعدات تكنولوجيا المعلومات، كنظام المحاسبة، والبرامج الحاسوبية للمكتبة، وبرمجيات المحفوظات، والنظام الإلكتروني لإدارة البيانات، ونظام الهاتف، ونظام البريد الإلكتروني. وتعين على المحكمة أن تبرم عقود صيانة لهذه الأصناف، من أجل الحصول على الدعم الفني العاجل ومن أجل اقتناء تحديثات البرمجيات. وتظهر الرسوم المختلفة لعقود الصيانة المذكورة أعلاه زيادات سنوية في الأسعار أُخذت بعين الاعتبار في المبلغ المقترح للفترة 2023-2024. وكما هو مبين في الفقرة 28 (ل)، سيُجدَّد نظام الهاتف، مع زيادة رسوم التأجير. ويُقترح رصد اعتمادات قدرها 500 419 يورو للفترة 2023-2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 000 30 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

3-7 الاتصالات

78 - تشمل نفقات المحكمة فيما يتعلق بالاتصالات رسوم البريد وخدمات البريد السريع، والمكالمات الهاتفية، والبريد الإلكتروني، والتداول عن بعد وبالفيديو، ووصلات الإنترنت، والوصول إلى قواعد البيانات.

79 - ويتضمن الاعتماد المخصَّص للاتصالات عن طريق الهاتف والإنترنت وخدمات البريد السريع تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة الذين يعملون من أماكن خارج مقر المحكمة. ويشمل أيضاً تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقعٍ شبكي وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وقد ارتفعت أسعار وسائل الاتصال المذكورة أعلاه في الآونة الأخيرة. وفي ضوء الخبرة السابقة، ومع أخذ زيادة الأسعار في الاعتبار، يُقترح رصد مبلغ قدره 800 199 يورو للفترة 2023-2024. وهذا المبلغ يماثل المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022، والمعدل وفقا للتضخم (بزيادة قدرها 700 5 يورو).

4-7 خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

80 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة التي يتعذَّر قيدها تحت أيّ معين من بنود الميزانية. وظل هذا الاعتماد عند مستوى ثابت لعدد من فترات الميزانية، حيث تمت تغطية الرسوم المصرفية أساسا. بيد أن الأمم المتحدة بدأت مؤخرا تفرض رسوما على المحكمة مقابل خدمات مختلفة بوصفها عضوا في النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرتبات والبدلات والاستحقاقات. وتشمل الرسوم الدراسات الاستقصائية للمرتبات، والعضوية في لجنة الخدمة المدنية الدولية، والأنشطة الإدارية المشتركة التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعف مكتب إقامة العدل رسوم المشاركة في الدعاوى المرفوعة أمام محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

81 - ويغطي الاعتماد الوارد في إطار هذا البند من الميزانية أيضا الفائدة السلبية التي يفرضها دويتشه بنك (Deutsche Bank) على المحكمة منذ نيسان/أبريل 2020 مقابل النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك. وفي عام 2014، بدأ البنك المركزي الأوروبي تحميل الفوائد التي تفرضها المصارف التجارية على الودائع النقدية. ففي عام 2019، بدأ دويتشه بنك ومعظم المصارف التجارية الأخرى في ألمانيا وفي بلدان أخرى في منطقة اليورو فرض هذه الرسوم على عملائها. ونتيجة لذلك، حُملت المحكمة فوائد على أموالها النقدية منذ نيسان/أبريل 2020. وسيواصل دويتشه بنك فرض فوائد على الودائع النقدية، ولا توجد حاليا خيارات لخفض هذه الرسوم. ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، يظهر بند الميزانية "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)" زيادة قدرها 900 94 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022. وفي ضوء تلك التغييرات، يُقترح رصد اعتماد قدره 000 132 يورو للفترة 2023-2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 900 94 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقرّ للفترة 2021-2022.

5-7 اللوازم والمواد

82 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. واستنادا إلى الأداء السابق، يُقترح اعتماد مبلغ قدره 600 125 يورو للفترة 2023-2024، وهو الاعتماد نفسه الذي أُقِرَّ للفترة 2021-2022.

6-7 الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

83 - عملاً بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تم في اجتماع الدول الأطراف المنعقد في كانون الأول/ديسمبر 2020، تعيين شركة المحاسبة BDO لتكون مراجعا ماليا لحسابات المحكمة للسنوات المالية 2021-2024 (انظر SPLOS/30/14/Add.1، الفقرة 67). ويُقترح رصد مبلغ قدره 400 14 يورو لتغطية هذه النفقات للفترة 2023-2024 على أساس العرض المقدم من شركة المحاسبة BDO (انظر SPLOS/30/4). ويمثل هذا المبلغ نقصانا قدره 300 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

الباب 8
تكاليف المكتبة وما يتصل بها

1-8 شراء الكتب والمنشورات

84 - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية عالية النوعية حتى تقوم بعملها بفعالية. ويلزم أن تقوم المكتبة باقتناء منشورات تشكل نواة لمجموعة أساسية من المؤلفات في القانون الدولي. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أيضا أن تتوفر لدى المكتبة مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة. وتشترك المكتبة في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من 071 11 مجلداً و 007 16 مجلدات دورية و 883 2 مجلدا من مجلدات مجموعة المعاهدات. ويُقترح رصد مبلغ قدره 000 266 يورو لميزانية الفترة 2023-2024، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

3-8 الطباعة والتجليد الخارجيان

85 - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية، والنصوص الأساسية، ودليل إجراءات القضايا المعروضة على المحكمة، والنشرات الإعلامية عن المحكمة، بالإضافة إلى الأقراص المدمجة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الدراسات المتخصصة والمجلات. وعلى أساس الأداء في السنوات السابقة، ومع الأخذ في الاعتبار زيادة الأسعار المعلنة بنسبة 5 في المائة، فإن المبلغ المقترح للفترة 2023-2024 هو 300 88 يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها 300 6 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

الجزء باء (الأبواب 9 إلى 11)
النفقات غير المتكررة

الباب 9
الأثاث والمعدات

86 - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكرِّرة للفترة 2023-2024 إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (تشمل نظم تجهيز البيانات وتخزين واسترجاع المحفوظات والمسائل القانونية)، والبرامجيات والمعدات الحاسوبية وتعهد الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. كما تراعى ضرورة استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

9-1 شراء المعدات

87 - وافق الاجتماع الثامن والعشرون للدول الأطراف على رصد مبلغ 500 157 يورو لشراء المعدات للفترة 2021-2022. وفي ضوء أرقام الأداء للسنوات السابقة والزيادات في أسعار المعدات الإلكترونية على وجه الخصوص، يُقترح رصد مبلغ قدره 200 162 يورو للفترة 2023-2024. وجرى تعديل المبلغ بحسب التضخم وهو يمثل زيادة قدرها 700 4 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

الباب 10
التغييرات في المباني

88 - لا تُطلب أيّ اعتمادات في إطار هذا البند من الميزانية.

الباب 11
تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

89 - لا تُطلب أيّ اعتمادات في إطار هذا البند من الميزانية.

الجزء جيم (البابان 12 و 13)
التكاليف المتصلة بالقضايا

القضية رقم 28 (النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف))

90 - في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت ملديف اعتراضات أولية على اختصاص الدائرة الخاصة للمحكمة، وعلى مقبولية المطالبات المقدمة من موريشيوس في *النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي*. وأقيمت الإجراءات في القضية في 24 أيلول/سبتمبر 2019 وقدمت إلى دائرة خاصة للمحكمة تتألف من سبعة أعضاء في المحكمة وقاضيين مخصَّصين.

91 - ومن المقرر عقد جلسات الاستماع والمداولات الأولية والاجتماعات الأولية للجنة الصياغة في عام 2022 وأُدرج اعتماد مماثل في ميزانية الفترة 2021-2022. ثم سيعقد في عام 2023 الجزء الثاني من مداولات لجنة الصياغة واجتماعاتها الأخرى حتى صدور الحكم في القضية رقم 28، وستغطي الميزانية المقترحة للفترة 2023-2024 تكاليف تلك الاجتماعات.

92 - وسيتم تغطية التكاليف المتصلة بالاجتماعات عام 2023 في الميزانية المقترحة للفترة 2023-2024، على النحو التالي:

(أ) المداولات: 27 يوما؛

(ب) اجتماع لجنة الصياغة: 14 يوما؛

(ج) الحكم: يوم واحد.

93 - وستُعقد الاجتماعات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورتين الإداريتين للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ 700 722 يورو وترد تفاصيلها في المرفق الثامن.

الدعاوى القضائية العاجلة

94 - وفقا للاحتياجات القضائية للمحكمة، تتوخى مقترحات الميزانية عقد ستة أسابيع من الاجتماعات في الفترة 2023-2024 لتناول قضيتين عاجلتين. وتشمل مقترحات الميزانية التكاليف الجانبية المتعلقة بجلسات الاستماع والمداولات وتلاوة الأوامر والأحكام. وتشمل التكاليف الجانبية أيضا تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، وتكاليف الموظفين المؤقتين للاجتماعات، وتكاليف العمل الإضافي. وترد في المرفق السابع تفاصيل هذا الاعتماد البالغ 400 667 1 يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 800 58 يورو على الاعتماد المعتمد للفترة 2021-2022، بسبب الزيادة في معدل بدل الإقامة اليومي لهامبورغ من 309 يوروات إلى 319 يورو؛ وارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو؛ وتسوية مقر العمل المنقحة لهامبورغ (انظر الفقرة 11 (و)). ولن يُستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

مجموع التقديرات

95 - يبلغ مجموع تقديرات تكاليف الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) 100 390 2 يورو (الباب 12 (القضاة)، 100 692 1 يورو، والباب 13 (تكاليف الموظفين)، 000 698 يورو). وبالمقارنة

مع المبالغ المعتمدة للفترة 2021–2022 (700 500 4 يورو)، فإن مبلغ 100 390 2 يورو يمثل انخفاضا قدره 600 110 2 يورو في الجزء جيم بسبب عبء العمل القضائي للمحكمة.

الباب 12
القضاة

12-1 البدلات الخاصة

96 - يُتوخى رصد مبلغ 500 293 يورو، فيما يتصل بالقضية رقم 28، لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة لقضاة الدائرة الخاصة. ويشمل المبلغ بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المقرَّرة للجلسات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح رصد اعتماد قدره 000 966 يورو للفترة 2023–2024 لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة فيما يتصل بقضيتين عاجلتين. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ستة أسباع عدد الأيام المقرَّرة للجلسات القضائية. وعلى ذلك الأساس، يبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بالبدلات الخاصة بالنسبة للقضية رقم 28 ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره 500 259 1 يورو.

12-2 تعويضات القضاة المخصَّصين

97 - يُقترح، فيما يتصل بالقضية رقم 28، تخصيص مبلغ قدره 100 78 يورو لتغطية تعويضات قاضيين مخصَّصين. وتتألف هذه التعويضات من بدل سنوي وبدل خاص (بما في ذلك البدل الخاص لقاء الأعمال التحضيرية) وبدل إقامة يومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج اعتماد قدره 600 126 يورو لتغطية التعويضات المدفوعة إلى قاضيين مخصَّصين عن جلسات لمدة ستة أسابيع و 36 يوما من الأعمال التحضيرية المتعلقة بدعويين قضائيتين عاجلتين. ويبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بهذا البند من بنود الميزانية لتغطية القضية رقم 28 ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره 700 204 يورو.

12-3 السفر لحضور الجلسات، بما في ذلك سفر القضاة المخصَّصين

98 - يتضمن المبلغ الإجمالي 900 227 يورو اعتمادا قدره 400 164 يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القاضيان المخصَّصان، فيما يتعلق بدعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة 2023–2024. ومع ذلك، من المتوقع حدوث زيادة في تكاليف السفر.

99 - ويتضمن الاعتماد البالغ 900 227 يورو أيضا مبلغا قدره 500 63 يورو لتمويل تكاليف سفر تسعة قضاة فيما يتعلق بالقضية رقم 28. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في الفترة 2023–2024 فيما يتعلق بالقضية رقم 28:

(أ) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء الدائرة الخاصة؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة؛

(ج) رحلتان ذهابا وإيابا للقاضيين المخصّصين.

100 - وتعتزم المحكمة تنظيم جلساتها في عام 2023، قدر الإمكان، بالاقتران مع المداولات القضائية في القضية رقم 28.

الباب 13
تكاليف الموظفين

13-1 موظفو الاجتماعات المؤقتون

101 - رُصد اعتماد منفصل لموظفي الاجتماعات المؤقتين من أجل تغطية التكاليف المتصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، ومدوني المحاضر الحرفية، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغِّلي المعدات السمعية، وموظفي السكرتارية الإضافيين الذين يُوظَّفون خصيصا لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمة المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون ومدوِّنو المحاضر الحرفية، لا يمكن إيجادهم جميعا بسهولة في مقر المحكمة.

102 - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبَّقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب هذا الأمر العمل أثناء عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتراعي التقديرات المتعلقة بنفقات الترجمة التحريرية حجم العمل المتصل بالدعاوى القضائية العاجلة وبالقضية رقم 28 الذي لا يمكن استيعابه داخليا، ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين الاستعانة بمصادر خارجية لترجمتها تحريريا، والتي تطبق عليها المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

103 - ومع مراعاة معدلات المرتبات الحالية المطبَّقة على خدمات المترجمين التحريريين والشفويين ومدوِّني المحاضر الحرفية، يُقترح مبلغ إجمالي قدره 000 668 يورو للفترة 2023-2024. وبالنظر إلى العدد المحدود للجلسات القضائية في عامي 2023 و 2024 فيما يتعلق بالقضية رقم 28 وكذلك الدعاوى القضائية العاجلة (انظر الفقرة 16)، مقارنة بفترة الميزانية السابقة، فإن ذلك يمثل زيادة قدرها 300 509 يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة 2021-2022.

13-2 العمل الإضافي

104 - بما أنه يتعين على المحكمة أن تصدر أحكامها في غضون فترات زمنية قصيرة، فلا مفر من أن يُطلب إلى الكثير من الموظفين العمل بعد ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي بإجازات تعويضية، ولا سيما بالنظر إلى ضآلة عدد موظفي قلم المحكمة. ولذلك يُقترح تخصيص مبلغ 000 20 يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة في فترة السنتين 2023-2024. وبالنظر إلى الممارسة السابقة، سيكون العمل الإضافي أمرا لا مفر منه خلال المداولات بشأن القضية رقم 28. ويُتوخى رصد مبلغ 000 10 يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي المتعلق بتلك القضية. ويُقترح رصد اعتماد مجموعه 000 30 يورو لهذا البند من الميزانية، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 000 20 يورو مقارنة بالاعتماد الذي أُقر للفترة 2021-2022.

الجزء دال
صندوق رأس المال المتداول

105 - وفقا للمادة 6-2 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ صندوق رأس المال المتداول "لتأمين الموارد المالية اللازمة للمحكمة لكي تواجه مشاكل السيولة المالية القصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات ... ولتوفير الأموال اللازمة للمحكمة للنظر في القضايا". وحتى عام 2001، بلغت قيمة الاشتراكات في الصندوق ما مجموعه 118 542 يورو. ويُشغَّل الصندوق في المقام الأول لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل والنفقات الاستثنائية. وسيكون مستواه الحالي كافيا لتغطية ما يقرب من ثلاثة أسابيع من النفقات. ولكن المحكمة لا تطلب تمويلا إضافيا للصندوق لفترة الميزانية 2023-2024.

106 - وعلاوة على المبلغ المذكور أعلاه، تمت الموافقة في اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر الذي عقد في عام 2002 على المساهمة في صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) للمحكمة بمبلغ يُستخدم خصيصا لتغطية النفقات المتعلقة بالقضايا (انظر SPLOS/89). ووفقا لذلك القرار، يجوز استخدام هذا المبلغ لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة للمحكمة لكي تنظر في القضايا شريطة أن يتعذر تغطية النفقات بالأموال المخصَّصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا، أو من مناقلة الأموال بين أبواب الاعتمادات. وبلغ رصيد هذا الجزء من الصندوق 014 417 يورو في حزيران/يونيه 2014.

107 - وفي حزيران/يونيه 2014، قرر اجتماع الدول الأطراف الرابع والعشرون أن يجول، بشكل استثنائي، مبلغ قدره 000 350 يورو - وهو جزء من الفائض النقدي للفترة المالية 2011-2012 - إلى صندوق رأس المال المتداول (المتصل بالقضايا)، لتغطية ما يترتب على النظر في القضايا من تكاليف لا يمكن تغطيتها من الأموال المخصَّصة للتكاليف المتصلة بالقضايا (SPLOS/275، الفقرة 3). ونتيجة لذلك، فإن رصيد الصندوق (المتصل بالقضايا) يبلغ حاليا 014 767 يورو، وهذا المبلغ يفي بمتطلبات قضية عاجلة واحدة.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترات من 2017-2018 إلى 2023-2024

(باليورو)[أ]

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	*الميزانية المعتمدة للفترة 2017-2018*	*الأداء للفترة 2017-2018*	*الميزانية المعتمدة للفترة 2019-2020*	*الأداء للفترة 2019-2020*	*الميزانية المعتمدة للفترة 2021-2022*	*الميزانية المقترحة للفترة 2023-2024*	*النقصان/الزيادة في فترة السنتين*
ألف -	**النفقات المتكررة**							
1	**القضاة**	**4 393 000**	**4 240 620**	**4 449 900**	**4 559 844**	**4 812 200**	**5 148 100**	**335 900**
1-1	البدلات السنوية	3 124 400	3 087 391	3 133 400	3 400 833	3 497 000	3 670 400	173 400
1-2	البدلات الخاصة	851 400	779 873	833 600	773 815	934 600	972 000	37 400
1-3	السفر لحضور الدورات	276 700	236 536	298 800	229 534	298 800	298 800	–
1-4	التكاليف العامة	140 500	136 820	184 100	155 662	81 800	206 900	125 100
2	**نظام المعاشات التقاعدية للقضاة**	**1 857 300**	**1 443 024**	**1 625 900**	**1 555 243**	**1 969 200**	**2 597 100**	**627 900**
2-1	المعاشات التقاعدية قيد الدفع	1 337 800	1 443 024	1 540 300	1 555 243	1 375 200	2 089 000[ب]	713 800
2-2	معاشات القضاة المقبلين على التقاعد	519 500	–	85 600	–	594 000	508 100[ب]	(85 900)
3	**تكاليف الموظفين**	**7 749 600**	**7 249 931**	**7 707 300**	**7 575 625**	**8 748 600**	**8 870 200**	**121 600**
3-1	الوظائف الثابتة	6 302 400	4 872 158	6 290 200	5 100 979	7 529 400	7 588 000[ج]	58 600
3-2	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة	(1 214 400)	–	(1 253 400)	–	(1 529 200)	(1 523 600)	5 600
3-3	رد الضرائب الوطنية	–	–	–	–	–	–	–
3-4	تكاليف الموظفين العامة	2 249 800	2 029 104	2 270 200	2 085 864	2 270 200	2 316 200	46 000
3-5	العمل الإضافي	25 000	19 948	25 000	19 600	25 000	25 000	–
3-6	موظفو الاجتماعات المؤقتون	205 500	165 526	192 600	206 949	248 700	260 100	11 400
3-7	المساعدة المؤقتة العامة	107 900	93 064	107 900	109 870	117 900	117 900	–
3-8	التدريب	73 400	70 131	74 800	52 363	86 600	86 600	–

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2017–2018	الأداء للفترة 2017–2018	الميزانية المعتمدة للفترة 2019–2020	الأداء للفترة 2019–2020	الميزانية المعتمدة للفترة 2021–2022	الميزانية المقترحة للفترة 2023–2024	النقصان/الزيادة في فترة السنتين
4	**بدل التمثيل**	**13 600**	**13 202**	**12 400**	**12 668**	**13 400**	**13 900**	**500**
5	**السفر في مهام رسمية**	**181 600**	**171 337**	**185 000**	**90 735**	**185 000**	**185 000**	**–**
6	**الضيافة**	**14 400**	**12 945**	**14 700**	**5 417**	**14 700**	**14 700**	**–**
7	**نفقات التشغيل**	**3 022 400**	**2 963 829**	**3 202 000**	**3 127 420**	**3 405 700**	**3 760 900**	**355 200**
1-7	صيانة أماكن العمل بما فيها الأمن	2 289 900	2 289 405	2 454 100	2 441 098	2 644 700	2 869 600	224 900
2-7	استئجار المعدات وصيانتها	358 200	334 249	374 500	343 461	389 500	419 500	30 000
3-7	الاتصالات	190 600	175 951	194 100	183 162	194 100	199 800[أ]	5 700
4-7	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	41 300	30 631	42 100	36 495	37 100	132 000	94 900
5-7	اللوازم والمواد	123 300	121 993	125 600	112 482	125 600	125 600	–
6-7	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	19 100	11 600	11 600	10 722	14 700	14 400	(300)
8	**تكاليف المكتبة وما يتصل بها**	**325 600**	**325 388**	**336 400**	**335 040**	**348 000**	**354 300**	**6 300**
1-8	شراء الكتب والمنشورات	247 000	246 811	256 300	255 311	266 000	266 000	–
2-8	تكاليف بدء تشغيل المكتبة	–	–	–	–	–	–	–
3-8	**الطباعة والتجليد الخارجيان**	78 600	78 577	80 100	79 729	82 000	88 300	6 300
باء -	**النفقات غير المتكررة**							
9	**الأثاث والمعدات**	**155 600**	**153 701**	**157 500**	**156 638**	**157 500**	**162 200**	**4 700**
1-9	شراء المعدات	155 600	153 701	157 500	156 638	157 500	162 200[أ]	4 700
2-9	شراء المعدات الخاصة							
10	**التغييرات في المباني**	–	–	–	–	–	–	–
11	**تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام**	**لا ينطبق**	**لا ينطبق**	**140 000**	**84 537**	–	–	–
جيم -	**التكاليف المتصلة بالقضايا**							
12	**القضاة**	**2 221 000**	**856 942**	**2 004 900**	**1 736 798**	**3 273 400**	**1 692 100**	**(1 581 300)**
1-12	البدلات الخاصة	1 666 200	664 881	1 509 600	1 330 848	2 523 400	1 259 500	(1 263 900)
2-12	تعويضات القضاة المخصصين	306 100	154 992	177 700	163 971	331 600	204 700	(126 900)

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة 2017–2018	الأداء للفترة 2017–2018	الميزانية المعتمدة للفترة 2019–2020	الأداء للفترة 2019–2020	الميزانية المعتمدة للفترة 2021–2022	الميزانية المقترحة للفترة 2023–2024	النقصان/الزيادة في فترة السنتين
3-12	السفر لحضور الجلسات، بما في ذلك سفر القضاة المخصصين	248 700	37 069	317 600	241 979	418 400	227 900	(190 500)
13	**تكاليف الموظفين**	**1 185 800**	**674 190**	**685 200**	**682 299**	**1 227 300**	**698 000**	**(529 300)**
1-13	موظفو الاجتماعات المؤقتون	1 140 800	662 866	651 300	659 403	1 177 300	668 000	(509 300)
2-13	العمل الإضافي	45 000	11 324	33 900	22 896	50 000	30 000	(20 000)
دال-	**صندوق رأس المال المتداول**	–	–	–	–	–	–	–
	المجموع	**21 119 900**	**18 105 109**	**20 521 200**	**19 922 264**	**24 155 000**	**23 496 500**	**(658 500)**

(أ) المعاش التقاعدي المدفوع حاليا.

(ب) المعاش التقاعدي لسبعة قضاة تنتهي مدة خدمتهم في 30 أيلول/سبتمبر 2023.

(ج) التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة على لاهاي لعام 2023.

(د) معدَّل لمراعاة تضخم بنسبة 1,96 في المائة (المتوسط للفترة من شباط/فبراير 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2022 وفقا لمكتب الإحصاء الاتحادي لألمانيا).

المرفق الثاني

موظفو قلم المحكمة من الفئة الفنية والفئات العليا في الفترة 2023-2024

الرتبة	*الوظيفة*	*عدد الوظائف*	*التكاليف القياسية باليورو*	*صافي التكاليف القياسية باليورو*	*الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين باليورو*
أ ع م	رئيس القلم	1	211 900	169 300	42 600
مد-2	نائب رئيس قلم المحكمة	1	189 200	152 800	36 400
ف-5	رئيس الخدمات اللغوية	1	153 700	126 300	27 400
ف-5	موظف الشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية	1	153 700	126 300	27 400
ف-4	رئيس شؤون الميزانية والمالية	1	131 600	109 500	22 100
ف-4	رئيس المكتبة والمحفوظات	1	131 600	109 500	22 100
ف-4	رئيس شؤون الموظفين والمباني	1	131 600	109 500	22 100
ف-4	موظف نظم المعلومات	1	131 600	109 500	22 100
ف-4	موظف للشؤون القانونية	2	263 200	219 000	44 200
ف-4	مترجم تحريري/مراجع	1	131 600	109 500	22 100
ف-3	موظف للشؤون القانونية	1	107 500	90 800	16 700
ف-3	مترجم تحريري (الفرنسية)	1	107 500	90 800	16 700
ف-2	مسؤول إدارة وأمن مرافق المباني	1	83 600	71 200	12 400
ف-2	موظف محفوظات	1	83 600	71 200	12 400
ف-2	موظف إداري معاون (الاشتراكات/الميزانية)	1	83 600	71 200	12 400
ف-2	موظف قانوني معاون	1	83 600	71 200	12 400
ف-2	موظف صحفي	1	83 600	71 200	12 400
	المجموع	**18**	**2 262 700**	**1 878 800**	**383 900**
	مجموع ميزانية فترة السنتين			**3 757 600**	

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المرفق الثالث

موظفو قلم المحكمة من فئة الخدمات العامة في الفترة 2023-2024

الرتبة	*الوظيفة*	*عدد الوظائف*	*التكاليف القياسية باليورو*	*صافي التكاليف القياسية باليورو*	*الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين باليورو*
الرتبة الرئيسية					
	مساعد إداري (المشتريات)	1	91 400	68 100	23 300
	منسق شؤون المباني	1	91 400	68 100	23 300
	مساعد لشؤون نظم المعلومات	1	91 400	68 100	23 300
	مساعد لغوي/دعم قضائي	1	91 400	68 100	23 300
	مساعد شخصي (لرئيس المحكمة)	1	91 400	68 100	23 300
	مساعد للمنشورات/مساعد شخصي (لرئيس قلم المحكمة)	1	91 400	68 100	23 300
الرتب الأخرى					
	مساعد إداري	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد إداري	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد إداري (الاشتراكات)	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد مالي	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد مالي (الحسابات المستحقة الدفع)	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد قانوني	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد لشؤون المكتبات	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد لغوي/دعم قضائي	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد شخصي (لنائب رئيس قلم المحكمة)	1	70 200	53 200	17 000
	مساعد لشؤون الموظفين	1	70 200	53 200	17 000
	موظف استقبال	1	70 200	53 200	17 000
	موظف أمن/سائق	2	140 500	106 400	34 100
	كبير الموظفين الأمنيين/المشرف على المباني	1	70 200	53 200	17 000
	المجموع	**20**	**1 531 300**	**1 153 400**	**377 900**
	مجموع ميزانية فترة السنتين			**2 306 800**	

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة 2017–2018

أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2/1	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
1	1	0	2	6	3	5	18	6	14	20	38

الوظائف المعتمدة للفترة 2019–2020

أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2/1	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
1	1	0	2	7	2	5	18	6	14	20	38

الوظائف المعتمدة للفترة 2021–2022

أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2/1	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
1	1	0	2	7	2	5	18	6	14	20	38

الوظائف المقترحة للفترة 2023–2024

أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2/1	مجموع وظائف الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	مجموع فئة الخدمات العامة	المجموع الكلي
1	1	0	2	7	2	5	18	6	14	20	38

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المرفق الخامس

تعويضات القضاة عن الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا في الفترة 2023-2024

	بدولارات الولايات المتحدة	*لعام 2023 شاملا باليورو، تسوية مقر العمل*	*لعام 2024 شاملا باليورو، تسوية مقر العمل*	*للفترة 2023-2024 شاملا باليورو، تسوية مقر العمل*
1 - البدل السنوي	187 000 / 3 × 20 = 1 246 667	1 566 200	1 566 200	3 142 400
2 - البدل الخاص (20 يوما، على أساس 220 يوم عمل في السنة)	187 000 / 3 / 220 × 20 × 20 = 113 333	142 400	142 400	284 800
3 - بدل الإقامة (28 يوما)	349 × 1,4 × 28 × 20 = 273 616	250 100	250 100	500 200
4 - البدل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (10 أيام، على أساس 220 يوم عمل في السنة)	187 000 / 3 / 220 × 10 × 20 = 56 667	71 200	71 200	142 400
5 - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (5 أيام من أجل 10 قضاة)	349 × 1,4 × 5 × 10 = 24 430	22 300	22 300	44 600
6 - البدل السنوي لرئيس المحكمة	187 000	234 900	243 900	469 800
7 - البدل الخاص لرئيس المحكمة	25 000	22 800	22 800	45 600
8 - البدل الخاص لنائب رئيس المحكمة				
بدل الإقامة عن 14 يوما	14 × 349 × 1,4 = 6 840	6 300	6 300	12 600
بدل خاص عن 10 أيام	10 × ((187 000 / 3 / 220) + (156)) = 4 393	5 000	5 000	10 000
المجموع		**2 321 200**	**2 321 200**	**4 642 400**
مجموع البدلات السنوية (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون)، البند 1 والبنود من 6 إلى 8		**1 835 200**	**1 835 200**	**3 670 400**
مجموع البدلات الخاصة، بما في ذلك بدل الإقامة اليومي (البنود من 2 إلى 5)		**486 000**	**486 000**	**972 000**

ملاحظة: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية. معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 349 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 319 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2022: دولار واحد = 0,913 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ، ألمانيا، لشهر آذار/مارس 2022: 37,6 في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة 2023-2024

	بدولارات الولايات المتحدة	*باليورو*
2023		
1 - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
منحة الاستقرار		
الجزء الخاص ببدل الإقامة اليومي	22 015	20 100
الجزء المدفوع كمبلغ مقطوع	21 443	19 600
منحة الانتقال، الرئيس القادم	23 476	21 400
منحة الإعادة إلى الوطن	35 962	32 800
منحة الانتقال، الرئيس المنتهية ولايته	23 476	21 400
السفر في إجازة زيارة الوطن	10 679	9 750
منحة التعليم	27 382	25 000
2 - تكاليف نقل الأمتعة الشخصية لسبعة قضاة تنتهي ولايتهم في عام 2023، قدرها 200 1 يورو لكل قاض	9 200	8 400
3 - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	12 815	11 700
المجموع	**186 448**	**170 150**
2024		
1 - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
السفر في إجازة زيارة الوطن	–	–
منحة التعليم	27 382	25 000
2 - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	12 815	11 700
المجموع	**40 197**	**36 700**
مجموع ميزانية فترة السنتين	**226 645**	**206 850**

ملاحظة: معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 349 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو 319 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2022: دولار واحد = 0,913 يورو.

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا للأعمال القضائية المتعلقة بالدعاوى القضائية العاجلة في الفترة 2023-2024

	بدولارات الولايات المتحدة	2021 (قضية واحدة) بالدولار، شاملا تسوية مقر العمل	2022 (قضية واحدة) بالدولار، شاملا تسوية مقر العمل	2023 (قضية واحدة) 2024 (قضية واحدة) 2023-2024 2021 - 2022 بالدولار، شاملا تسوية مقر العمل
القضاة				
1 - البدل الخاص (21 يوما، على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	187 000 / 3 / 220 × 21 × 20 = 119 000	149 500	149 500	299 000
2 - بدل الإقامة (22 يوما)[ب]	349 × 1,4 × 22 × 20 = 214 984	196 500	196 500	393 000
3 - البدل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (18 يوما، على أساس 220 يوم عمل في السنة)[ج]	187 000 / 3 / 220 × 18 × 20 = 102 000	128 100	128 100	256 200
4 - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (4 أيام من أجل 5 قضاة)	349 × 1,4 × 4 × 5 = 9 772	8 900	8 900	17 800
مجموع البدلات		**483 000**	**483 000**	**966 000**
5 - أتعاب قاضيَين مخصَّصَين اثنين				
البدل السنوي	187 000 / 3 / 365 × 39 × 2 = 13 321	16 700	16 700	33 400
البدل الخاص	187 000 / 3 / 220 × 39 × 2 = 22 100	27 800	27 800	55 600
بدل الإقامة	349 × 1,4 × 21 × 2 = 20 521	18 800	18 800	37 600
مجموع القضاة المخصّصين		**63 300**	**63 300**	**126 600**
6 - سفر القضاة (بمن فيهم قاضيان مخصَّصان)		82 200	82 200	164 400
تكاليف الموظفين				
7 - موظفو الاجتماعات المؤقتون		195 200	195 200	390 400
8 - العمل الإضافي		10 000	10 000	20 000
المجموع		**833 700**	**833 700**	**1 667 400**

ملاحظة: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 349 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 319 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2022: دولار واحد = 0,913 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ، ألمانيا، لشهر آذار/مارس 2022: 37,6 في المائة.

(أ) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام.

(ب) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام زائدا أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف الأسبوع على أساس سبعة أيام (استنادا إلى النسبة التي يحددها اجتماع الدول الأطراف).

المرفق الثامن

التكاليف المتصلة بالقضايا للأعمال القضائية المتعلقة بالقضية رقم 28 في الفترة 2023-2024

		بدولارات الولايات المتحدة	*باليورو، شاملا تسوية مقر العمل*
	القضاة		
1 -	البدل الخاص (مداولات لمدة 28 يوما، على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	187 000 / 3 / 220 × 28 × 7 = 55 533	69 800
2 -	بدل الإقامة (38 يوما)[ب]	349 × 1,4 × 38 × 7 = 129 968	118 800
3 -	البدل الخاص (14 يوما، للجنة الصياغة/3 قضاة، على أساس 220 يوم عمل في السنة)[أ]	187 000 / 3 / 220 × 14 × 3 = 11 900	14 900
4 -	بدل الإقامة (20 يوما، للجنة الصياغة/3 قضاة)[ب]	349 × 1,4 × 20 × 3 = 29 316	26 800
5 -	البدل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (18,67 يوما، على أساس 220 يوم عمل في السنة)	187 000 / 3 / 220 × 18,67 × 7 = 37 029	46 500
6 -	البدل الخاص للأعمال التحضيرية للجنة الصياغة، خاضع لإذن رئيس المحكمة (9,33 أيام، على أساس 220 يوم عمل في السنة)	187 000 / 3 / 220 × 9,33 × 3 = 7 931	10 000
7 -	بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (5 أيام من أجل 3 قضاة)	349 × 1,4 × 5 × 3 = 7 329	6 700
	مجموع البدلات		**293 500**
8 -	تعويضات قاضيَين مخصَّصَين اثنين		
	البدل السنوي	187 000 / 3 / 365 × (38 + 18 67) × 2= 19 356	24 300
	البدل الخاص	187 000 / 3 / 220 × 28 × 2 = 15 867	19 900
	بدل الإقامة	349 × 1,4 × 38 × 2 = 37 134	33 900
	مجموع القضاة المخصّصين		**78 100**
9 -	سفر القضاة	69 551	63 500
	تكاليف الموظفين		
10 -	موظفو الاجتماعات المؤقتون		277 600
11 -	العمل الإضافي		10 000
	المجموع		**722 700**

ملاحظة: يُحدد بدل الإقامة اليومي من قِبل لجنة الخدمة المدنية الدولية.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: 349 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: 319 (زائدا 40 في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2022: دولار واحد = 0,913 يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ، ألمانيا، لشهر آذار/مارس 2022: 37,6 في المائة.

(أ) على أساس خمسة أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس سبعة أيام في الأسبوع.

المرفق التاسع

نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة 2023-2024

	بدولارات الولايات المتحدة	*باليورو*
2023		
المعاش التقاعدي لأجل 15 قاضيا متقاعدا و 9 أرامل من الجنسين	1 144 000	1 044 500
المعاش التقاعدي لأجل 7 قضاة[أ]	111 300	101 600
المجموع	**1 255 300**	**1 146 100**
2024		
المعاش التقاعدي لأجل 15 قاضيا متقاعدا و9 أرامل من الجنسين	1 144 000	1 044 500
المعاش التقاعدي لأجل 7 قضاة[أ]	445 200	406 500
المجموع	**1 589 200**	**1 451 000**
مجموع ميزانية فترة السنتين	**2 844 500**	**2 597 100**

ملاحظة: سعر الصرف المعتمد في الأمم المتحدة في آذار/مارس 2022: دولار واحد = 0,913 يورو.

(أ) لا يمكن تحديد العدد الفعلي للقضاة المتقاعدين إلا بعد الانتخاب خلال اجتماع الدول الأطراف المقرر عقده في حزيران/يونيه 2023.

المرفق العاشر

تكاليف الموظفين العامة للفترة 2023–2024

(باليورو)

تقدير تكاليف الموظفين العامة (على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات التقديرية)	
الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[أ]	686 300
المساهمة في لجنة الخدمة المدنية الدولية	–
بدل الإعالة[أ]	116 600
منحة التعليم[أ]	39 800
إجازة زيارة الوطن[أ]	9 900
علاوة اللغة[أ]	18 000
التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل[أ]	24 000
التأمين الطبي[أ]	109 000
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة[أ]	21 400
إعانة الإيجار[أ]	20 700
المخصص المتعلق بتناوب الموظفين[أ]	
الفئة الفنية والفئات العليا	63 900
فئة الخدمات العامة	38 500
تكاليف متنوعة (إكراميات، بما في ذلك إلغاء الإجازات)	10 000
المجموع السنوي باليورو	**1 158 100**

(أ) على أساس الملاك الوظيفي الحالي.

المرفق الحادي عشر

صيانة أماكن العمل في الفترة 2023-2024

(باليورو)

	ميزانية عام 2021	*ميزانية عام 2022*	*ميزانية عام 2023*	*ميزانية عام 2024*
1 - إدارة المرافق	**533 400**	**533 400**	**568 600**	**583 800**
2 - لوازم الصيانة	**13 100**	**13 300**	**12 000**	**12 000**
إمدادات الغاز	75 000	75 000	90 000	90 000
إمدادات الكهرباء	159 000	159 000	209 000	209 000
إمدادات المياه	13 000	13 000	12 500	12 500
3 - المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)	**247 000**	**247 000**	**311 500**	**311 500**
عقود الصيانة المدرجة	171 500	174 200	190 000	190 000
الفحص	35 000	35 000	30 000	30 000
4 - عقود الصيانة والفحص	**206 500**	**209 200**	**220 000**	**220 000**
5 - التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير	**25 700**	**26 100**	**25 000**	**25 000**
6 - الإصلاحات الطفيفة بتكلفة أقصاها 000 1 يورو للمرة الواحدة	**50 000**	**50 000**	**50 000**	**50 000**
7 - الإصلاحات الأخرى	**45 000**	**15 000**	**15 000**	**15 000**
8 - خدمات الأمن (على مدار الساعة)	**215 000**	**215 000**	**223 300**	**226 900**
المجموع	**1 335 700**	**1 309 000**	**1 425 400**	**1 444 200**
مجموع ميزانية فترة السنتين		**2 644 700**		**2 689 600**

المرفق الثاني عشر

مخطط قلم المحكمة الدولية لقانون البحار، أيار/مايو 2022